

علم الإجتماع

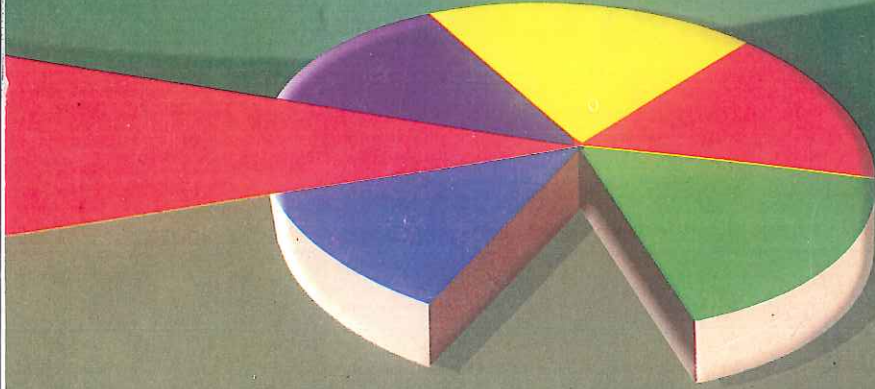
الاقتصادی

الاستاذ الدكتور

إحسان محمد الحسن

دكتوراه علوم في علم الاجتماع من جامعة لندن
أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب بجامعة بغداد

حائز على جائزة نوبل في العلوم الاجتماعية



دار وائل للنشر

الفصل الاول

ماهية علم الاجتماع الاقتصادي واهدافه ومشكلاته

أ. مقدمة تمهيدية

علم الاجتماع الاقتصادي هو فرع مهم من فروع علم الاجتماع. يمكن من تحقيق الاستقلالية والوقوف على قدميه كأي من تخصصات علم الاجتماع كعلم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع الريفي وعلم اجتماع المعرفة وعلم الاجتماع التربوي وعلم الاجتماع العسكري وعلم الاجتماع الديني وعلم الاجتماع القانوني خلال النصف الاول من هذا القرن (١). ولم يتمكن علم الاجتماع الاقتصادي من احراز الاستقلالية والمكانة الرفيعة والسمعة الاكاديمية الا بعد زيادة عدد فرضياته ونظرياته وقوانينه الكونية والشمولية التي تفسر ظواهره وعملياته الاجتماعية والاقتصادية المعقدة والناعبة من طبيعة الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الافراد والجماعات. كما ان استقلالية العلم وارتفاع مكانته الاكاديمية وتكامل موضوعاته الاساسية لم تظهر الى السطح الا بعد نضوج وارتقاء مناهجه الدراسية والبحثية وزيادة عدد اساتذته وباحثيه وانتشار ابحاثه ومؤلفاته ودراساته وادبياته في كل مكان، وفتح اقسام علمية متخصصة بالموضوع في الجامعات العربية والاشتراكية. واخيرا استحداث كورسات نظرية وتطبيقية متخصصة في الموضوع في اقسام الاجتماع والاقتصاد والسياسة وعلم النفس في العديد من جامعات العالم الرصينة (٢).

ومن الجدير بالذكر هنا بان استقلالية علم الاجتماع الاقتصادي عن علم الاجتماع وعلم الاقتصاد ترجع الى عدة اسباب مهمة في مقدمتها :

١. تفرع وتشعب الموضوعات التي يدرسها علم الاجتماع وعلم الاقتصاد بعد تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع المعاصر، ومثل هذا التفرع والتشعب الذي مر به العلمان جعلهما غير قادرين على دراسة الظواهر والتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية في آن واحد (٣). فعلم الاجتماع يدرس ويتخصص في الظواهر الاجتماعية وعلم الاقتصاد يدرس ويتخصص في الظواهر الاقتصادية الامر الذي حدا بالعلماء والمتخصصين الى استحداث علم جديد هو علم الاجتماع الاقتصادي (Economic Sociology) لدراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في آن واحد (٤).

٢. عجز عالم الاجتماع واخفاقه في معرفة الاسس الاقتصادية والمادية للكثير من الظواهر والتصيرات الاجتماعية كالمنافسة والتعاون والصراع والوفاق والمركزية واللامركزية والبطالة والفقر والجريمة والانتحار والطلاق وجنوح الاحداث. كما ان اخفاقات الكثير من علماء الاقتصاد في معرفة الاسباب والدوافع الاجتماعية التي تكمن خلف مظاهر السلوك الاقتصادي كالتمية والتصنيع والتضخم والبطالة والاضرابات العمالية والاستهلاك المظهري والاحتكار وسلوك السوق... الخ قد ادت الى ظهور علم الاجتماع الاقتصادي لدراسة اسس وقواعد السلوك الاجتماعي والاقتصادي (٥).

٣. ميل الفيزيولوجيا الاجتماعية الى تجزئة وتقسيم موضوعاتها الى فروع وتخصصات دقيقة تابعة لعلم الاجتماع (٦) فالمؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الدينية والمؤسسات السياسية والمؤسسات العائلية والمؤسسات العسكرية والمؤسسات التربوية التي تشكل مادة الفيزيولوجيا الاجتماعية تقوم بدراستها علوم متخصصة تابعة لعلم الاجتماع، كقيام علم الاجتماع الاقتصادي بدراسة المؤسسات الاقتصادية دراسة اجتماعية وقيام علم الاجتماع السياسي بدراسة المؤسسات السياسية دراسة اجتماعية وقيام علم

الاجتماع العسكري بدراسة المؤسسات العسكرية دراسة اجتماعية وقيام علم الاجتماع التربوي بدراسة المؤسسات التربوية دراسة اجتماعية وهكذا^(٧) .
كل هذه العوامل والمتغيرات ادت الى استقلالية علم الاجتماع الاقتصادي عن علمي الاجتماع والاقتصاد .

ان هذه الدراسة تهدف الى شرح وتحليل ثلاثة محاور اساسية هي ماهية او مفاهيم علم الاجتماع الاقتصادي واهداف علم الاجتماع الاقتصادي ومشكلاته النظرية والتطبيقية والمنهجية . والان نود دراسة وتحليل هذه الموضوعات بالتفصيل .

ب. ماهية علم الاجتماع الاقتصادي

يختلف علم الاجتماع الاقتصادي بمفهومه ومادته العلمية ونظرياته واهدافه عن كل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد . فعلم الاجتماع الاقتصادي ليس هو الاجتماع ولا هو الاقتصاد وانما هو موضوع يجمع بين الافكار والمفاهيم والنظريات والتحليلات الاجتماعية والاقتصادية في آن واحد . فهو يفسر الظواهر والتفاعلات والتصيرات الاجتماعية تفسيراً اقتصادياً . ومن جهة اخرى يفسر السلوك الاقتصادي وما ينطوي عليه من دوافع واغراض ومظاهر وتفاعلات وعمليات تفسيراً اجتماعياً . لذا يحتل علم الاجتماع الاقتصادي مركزاً وسيطاً بين الاجتماع والاقتصاد ، ذلك انه من خلال هذا المركز يستطيع النظر الى الظواهر والتفاعلات الاجتماعية نظرة اقتصادية ويستطيع النظر الى الظواهر والتفاعلات الاقتصادية نظرة اجتماعية^(٨) ، فالسلوك الاقتصادي كما يخبرنا باريتو غالباً ما يتأثر بالافكار والمعتقدات اللاعقلانية واللامنطقية والاحاسيس والنزوات والحب والكراهية والعادات والتقاليد والفلكلور والتعصب والتحيز... الخ^(٩) . كما ان السلوك الاجتماعي ما ينطوي عليه من عمليات وتفاعلات وظواهر غالباً ما يرتكز على اسس وقواعد اقتصادية ومادية كما يخبرنا ماركس^(١٠) . لذا لا نستطيع فصل الظواهر الاجتماعية عن الظواهر الاقتصادية . وعلم الاجتماع الاقتصادي هو العلم الذي يدرس هذه

الظواهر ويربط بينها ويحلل جوانبها ويفسر كوامنها وملابساتها تفسيراً علمياً وموضوعياً.

هناك ثلاثة تعاريف مهمة لعلم الاجتماع الاقتصادي أهمها تعريف البروفسور ماكس فيبر الذي ينص انه العلم الذي يدرس الجذور والخلفيات الاجتماعية للظواهر الاقتصادية ويدرس نتائج وانعكاسات الظواهر الاقتصادية على المجتمع والبناء الاجتماعي^(١١). اما التعريف الثاني لعلم الاجتماع الاقتصادي فهو تعريف البروفسور يوجين شنايدر الذي ينص على انه العلم الذي يدرس المؤسسات والنظم الاقتصادية كالمصانع والمزارع والتعاونيات الانتاجية والاستهلاكية والمصارف وشركات التأمين والمخازن التجارية دراسة اجتماعية علمية^(١٢). واخيراً يعرف هانزكيرث وسي رايت ملز علم الاجتماع الاقتصادي بالعلم الذي يدرس العلاقة المتفاعلة بين المؤسسات الاقتصادية وبقية المؤسسات البنوية التي يتكون منها المجتمع كالمؤسسات الدينية والمؤسسات العسكرية والمؤسسات العائلية والمؤسسات السياسية... الخ^(١٣).

علينا في هذا المبحث تفسير وتحليل هذه التعاريف بشيء من التفصيل لكي نفهم ونستوعب ماهية وطبيعة علم الاجتماع الاقتصادي ونقف عند اهم الموضوعات التي يدرسها ويهتم بها. يعتقد ماكس فيبر بان علم الاجتماع الاقتصادي هو العلم الذي يدرس الجذور الاجتماعية للظاهرة الاقتصادية. والظاهرة الاقتصادية التي يدرسها فيبر في مؤلفه الموسوم " الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية " هي الرأسمالية، ذلك النظام الاقتصادي الشامل الذي ظهر في اوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وطغى على كافة مؤسسات ونظم المجتمع ولونها بصبغة تختلف عن تلك التي لونت المجتمع الاوربي خلال الفترة الاقطاعية التي مر بها لاسيما خلال القرون الوسطى^(١٤). يعتقد ماكس فيبر بأن جذور الرأسمالية هي البروتستانتية الكالفينية وما تتطوي عليها من معتقدات وقيم واخلاق وطقوس وتقاليد اجتماعية وروحية. فالبروتستانتية الكالفينية هي حركة دينية اصلاحية قام بها كل

من مارتن لوثر (١٤٨٣-١٥٤٦) في ألمانيا وجين كالفن (١٥٠٩-١٥٦٤) في فرنسا واستطاعا من خلالها فصل واستقلالية الكنيسة البروتستانتية عن الكنيسة الكاثوليكية في روما (١٥). وعلى الرغم من كون الحركة البروتستانتية حركة دينية واجتماعية الا ان لها توجهاتها واغراضها الاقتصادية (١٦).

تعتقد البروتستانتية - الكالفينية بالمبادئ التالية :

١. الاعتقاد بالله سبحانه وتعالى وبالحياء الثانية بعد الموت .
٢. الايمان باخلاقية المذهب البروتستانتى المسيحى .
٣. الشخص المقرب الى الله هو العصامى الذى لا يبذر امواله ويحافظ عليها ويستثمرها في المشاريع الاقتصادية ذات النفع العام (١٧).
٤. الله سبحانه وتعالى هو الذى يحدد من هم الاغنياء ومن هم الفقراء. والاغنياء هم المقربون الى الله طالما حصلوا على ثروتهم باعتماد اساليب الاقتصاد والتكسب واستثمروا اموالهم في المشاريع الاقتصادية التى ينتفع منها المجتمع قاطبة .
٥. الزهد والعبادة والتصوف انما هي ممارسات لا ترقى الى منزلة السلوك الاقتصادي العقلاني الذى يعتمد الفرد في حياته اليومية من اجل مصلحته ومصلحة الجميع (١٨).

يعتقد ماكس فيبر بان المبادئ والافكار البروتستانتية . الكالفينية هي التى ادت الى ظهور وانتشار واستقرار الرأسمالية كنظام اقتصادي في اوريا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر (١٩). ولم يكتف بدراسة الجذور الاجتماعية للرأسمالية فقط وهي البروتستانتية - الكالفينية ، في كتابه الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية الذى يعتبر مؤلفا في علم الاجتماع الاقتصادي، بل درس ايضا الاثار الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية كما انعكست على المجتمع الاوربي بعد القرن السابع عشر ولغاية القرن العشرين. فالرأسمالية كنظام اقتصادي قد افرزت الاثار الاقتصادية التالية:

١. سيطرة القطاع الخاص على وسائل الانتاج لاسيما رأس المال (٢٠).
 ٢. اكتساب الثروة والمواد الاولية عن طريق عمليات السوق الحرة .
 ٣. بيع وشراء العمل في السوق الحرة .
 ٤. غاية النشاط الاقتصادي هي الحصول على اكبر كمية من الربح (٢١) .
- اما الاثار الاجتماعية التي تمخضت عنها الرأسمالية فيمكن اجمالها بالنقاط التالية :

١. ظهور ثلاث طبقات اجتماعية هي الطبقة الارستقراطية التي تمتلك الاراضي الواسعة والاقطاعات الوراثية والالقب العائلية المتميزة، والطبقة البرجوازية التي تمتلك وسائل الانتاج الحديث والخبرات الصناعية والادارية والتنظيمية، واخيرا الطبقة العمالية الكادحة التي تمتلك الجهود البشرية الخلاقة التي تعرضها في سوق العمل لقاء اجور معينة (٢٢) .
٢. وجود الصراع الطبقي والقهر الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي الذي يعبر عن نفسه بالكساد الاقتصادي والبطالة بين العمال والاضرابات العمالية وارتفاع الاسعار والازمات السياسية والحروب المدمرة (٢٣) .
٣. سيطرة الطبقة الارستقراطية والرأسمالية على بنية المجتمع ومقدراته المادية والبشرية (٢٤) .
٤. تطلع السلطة الرأسمالية والبرجوازية الى الاستيطان والاستعمار والسيطرة على الشعوب الضعيفة ونهب ثرواتها المادية والبشرية وفرض واقع التجزئة والتخلف والمرض والامية والجهل عليها لكي لا تقوم لها قائمة . ويعرف البروفسور يوجين شنايدر علم الاجتماع الاقتصادي بالعلم الذي يدرس المنظمات والمؤسسات الاقتصادية دراسة اجتماعية علمية. ان من اهم المنظمات الاقتصادية التي يمكن دراستها هنا في فهم واستيعاب هذا التعريف المصنع الذي هو منظمة اقتصادية اجتماعية تهتم بانتاج بضاعة اقتصادية لها اهميتها الاجتماعية والمادية (٢٥) . ويعتبر المصنع من اهم المنظمات الانتاجية في

المجتمع نظرا للوظائف المجتمعية ذات المضامين والاغراض الاقتصادية والحضارية التي يؤديها للمجتمع الكبير. ومثل هذه الوظائف لا تخدم المسيرة الاقتصادية ، فحسب بل تخدم ايضا وحدة الترابط المصيري بين المؤسسات البنوية وتحقق طموحات العاملين في المصنع المادية منها وغير المادية .

يمكننا اعتبار المصنع كمجتمع مصغر، ذلك لانه يشغل مساحة جغرافية معينة ويتكون من مجموعة افراد كل واحد منهم يشغل دورا اجتماعيا وظيفيا متميزا يكمل ادوار الاخرين فضلا عن وجود علاقات اجتماعية بين اعضائه وممارسات سلوكية تحدها النظم والمعايير الوظيفية التي يتفق عليها العاملون مهما تكن ادوارهم ومسؤولياتهم^(٢٦) ، ناهيك عن نظم السلطة التي تحدد علاقات الامرين بالمأمورين ونظم المنزلة والسمعة الاجتماعية التي تعين المكافآت والامتيازات المادية والمعنوية التي يتمتع بها عمال واداريو ومدراء المصانع علما بان نظم السلطة والمنزلة الاجتماعية التي يعتمدها المصنع ترتكز على ماهية وطبيعة الادوار الوظيفية الموجودة فيه.

ان موضوع الدراسة الاجتماعية للمصنع يتطرق الى ثلاث نقاط اساسية هي المصنع كتنظيم اجتماعي ووحدة انتاجية والعلاقات الاجتماعية في الصناعة والعوامل الاجتماعية والحضارية التي تكمن خلف الظواهر السلبية في المنظمات الصناعية كظواهر التغيب عن العمل والتباطؤ فيه وتدني الانتاجية^(٢٧). ولانستطيع هنا دراسة هذه الموضوعات بالتفصيل لانها تقع خارج نطاق التعريف. غير اننا يجب دراسة التحليل البنوي للمصنع كنظام اجتماعي ووحدة انتاجية .

يكون المصنع على شكل هرم تدرج عليه المراكز الوظيفية القيادية والمراكز الانتاجية القاعدية فضلا عن المراكز الوظيفية التي تحتل سفوح الهرم، الا ان هناك اختلافات واضحة المعالم بين المراكز الصناعية القيادية والمراكز الصناعية القاعدية. فالمراكز الصناعية القيادية يحتلها ارباب العمل او الادارة الصناعية، بينما المراكز الصناعية القاعدية يحتلها العمال^(٢٨)، وبجانب المراكز

القيادية والقاعدية، هناك المراكز الوسطية في المصنع كمركز العامل الاقدم والكتابة والاختصاصيين... الخ. والفرق الاخر بين القيادة والقاعدة هو ان القيادة تمتلك وسائل الانتاج بينما القاعدة لا تمتلك هذه الوسائل. ومع هذا فان المشاريع الصناعية الكبيرة يمتلك رؤوس اموالها المساهمون. بينما القادة والمدراء ورؤساء الاقسام يديرون هذه المشاريع ويسيطرون على امورها الانتاجية والفنية ويتقاضون رواتب لقاء جهودهم وخبراتهم التي يقدمونها للمشاريع الصناعية التي يعملون فيها. كما ان هناك بعض المشاريع الصناعية التي يسهم العمال في ادارتها وامتلاك بعض معداتها الانتاجية ومواردها الاولية ويشاركون في ارباحها ويتحملون خسارتها اذا تعرضت للخسارة (٢٩).

وهناك ثمة فروق اساسية اخرى بين الادارة والعمال اهمها ان المراكز الادارية على اختلاف درجاتها واهميتها تحتاج الى قدر معين من الخبرة والكفاءة والتحصيل العلمي. وان هذه المراكز تعطي المجال لاصحابها بالتقدم والرقى الوظيفي فيما اذا اثبتوا كفاءتهم وقدرتهم على اداء العمل الموكل اليهم. كما تمنحهم حق الاستمرار بالوظيفة واستلام المكافآت المادية والمعنوية التي يستحقونها (٣٠).

اما بالنسبة للعمال، فطبيعة مهنتهم تختلف عن طبيعة مهنة المدراء والموظفين، فهم لا يحملون المؤهلات العلمية والاختصاصية التي تحتاج الى دراسة طويلة وتدريب متقن، كما ان ترقيةهم واستمرارهم في المهنة وتقيدهم بسلوك العمل يتسم بصفات معينة تختلف عن الصفات التي يتميز بها الموظفون. فالعمال عادة لا ينتقلون من مهنة واطئة الى مهنة عالية، ولكنهم قد ينتقلون من مهنة لاخرى تحتل نفس السمعة وتستلم نفس الامتيازات، كأنتقال عامل الكهرباء مثلا من مصنع تكرير النفط الى مصنع الزجاج.

ويتميز المصنع بنظام السلطة الذي يعتبر بمثابة الوسيلة الشرعية التي يعتمدها المصنع لضمان تجاوب وانسجام سلوك العمال والموظفين مع اهدافه وطموحاته. غير ان المهمة الرئيسية لنظام السلطة في المصنع لا تتجسد في اصدار

الإيعازات والأوامر بقدر ما تتجسد في ضمان طاعة الإيعازات والأوامر الصادرة من المراكز القيادية في المنظمة الصناعية (٣١).

هناك صيغة مهمة يستطيع المصنع من خلالها ضمان طاعة أعضائه ومنتسبيه وهذه الصيغة تظهر في خلق مراكز السلطة الشرعية التي تتولى اتخاذ الأوامر ووضعها موضع التنفيذ. توجد السلطة الشرعية في المصنع عندما يشعر الأفراد الخاضعين لها بانهم ملزمون بالانصياع لأوامرها وتنفيذ جميع متطلباتها دون قيد أو شرط. إن السلطة في المنظمة الصناعية تتركز في المناصب القيادية والمسؤولة التي تتولى عمليات تنفيذ القرار وتحقيق أهداف المنظمة. وطاعة صاحب المركز القيادي تعني طاعة المركز ذاته لأنه يحمل درجة من القوة والسلطة المطلوب طاعتها لغرض تمشية أمور المصنع والإيفاء بالتزاماته، لكن طاعة مراكز السلطة في المصنع من قبل العاملين هي اعتراف بشرعية سلطة المصنع ووجودها وعدم طاعة هذه المراكز هي تعبير عن عدم الاعتراف بالمصنع وبشريعته في الوجود وممارسة العمل الانتاجي.

ومن المزايا الأخرى التي يتسم بها المصنع الذي ينتهج مبادئ البيروقراطية الصناعية اعتماده على نظام المنزلة. وبالمنزلة نعني السمعة والشرف والاحترام الذي يعطي للمركز الوظيفي في المنظمة الاجتماعية. أما بنظام المنزلة فنعني ميل الأدوار إلى التدرج الوظيفي بناء على مقدار الكمية النسبية التي تتمتع بها من السمعة والجاه (٣٢).

هناك عدة أنظمة مختلفة من المنزلة تعمل في المنظمة الصناعية بعضها رسمي ومعترف به وبعضها الآخر غير رسمي. فنظام المنزلة الرسمية يتماشى مع نظام السلطة الذي يعتمده المصنع، فكلما يمتلك المركز الصناعي سلطة أكبر كلما كان محترماً والعكس بالعكس إذا كان المركز لا يمتلك السلطة العالية. فالسمعة العالية يمتلكها رئيس المصنع والسمعة الاعتيادية يمتلكها العمال الذين يشغلون المراكز الانتاجية والروتينية في المصنع. والنظام الآخر للمنزلة في المصنع لا

يعتمد على المركز الوظيفي الذي يحتله الفرد بل يعتمد على الخبرات النادرة والمؤهلات العلمية ونوعية التدريب العلمي والتكنولوجي الذي يمتلكه العامل او الموظف في المصنع^(٣٣). فالمهندس الذي يحتل موقعا لا بأس به في نظام السلطة قد يعطي درجة متميزة من الاحترام والتقدير نظرا لمؤهلاته العلمية ودراسته الطويلة وتدريبه الفني .

لذا نستطيع القول بان الدراسة الاجتماعية للمصنع هي من اختصاص علم الاجتماع الاقتصادي ،ذلك الموضوع الذي لا يدرس المصنع كمنظمة انتاجية فحسب بل يدرسه كمنظمة اجتماعية ايضا. والدراسة الاجتماعية للمصنع تتطلب من العالم الاجتماعي الاقتصادي فحص وتحليل بناء المصنع ووظائفه وعلاقاته الانسانية الداخلية والخارجية وانظمة السلطة والمنزلة الموجودة فيه .

واخيرا عرف كيرث وملز علم الاجتماع الاقتصادي بالعلم الذي يدرس العلاقة المنطقية والجدلية بين المؤسسات الاقتصادية وبقية المؤسسات الاجتماعية كالمؤسسات الدينية والسياسية والعسكرية والعائلية والتربوية^(٣٤). وهذه العلاقة يمكن مشاهدتها من خلال قياس التغييرات التي تطرأ على المؤسسات البنوية والناجمة عن تغيير مخطط او تلقائي يطرأ على احدها. فاي تغيير يطرأ مثلا على المؤسسات الاقتصادية كتحويل النظام الاقتصادي من نظام زراعي الى نظام صناعي مثلا لا بد ان يؤثر في بقية المؤسسات اذ يحولها من نمط الى نمط آخر^(٣٥). فدراسة التصنيع وتغير المجتمع العراقي للمؤلف تعتبر من الدراسات الرائدة التي توضح اثر التصنيع والتنمية الاقتصادية التي شهدتها المجتمع العراقي في البناء الاجتماعي للمجتمع^(٣٦). ان هذا الضرب من الدراسة يرمي الى توضيح طبيعة العلاقة المتفاعلة بين التصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبين التصنيع والمؤسسات البنوية التي يتكون منها المجتمع العراقي كالاسرة والدين والتربية والتعليم والاخلاق والقيم والبيئة والسكان من جهة اخرى .

لكن هذه الدراسة تعتبر التصنيع والتنمية الاقتصادية التي حدثت في العراق منذ منتصف هذا القرن من المتغيرات الأساسية التي تؤثر في عناصر البناء الاجتماعي. إلا أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن المؤسسات الاجتماعية كالثقافة والأيولوجية والتربية والسياسة والأسرة والدين والأخلاق والقيم هي مؤسسات ثانوية يعتمد وجودها ونموها وتطورها على المؤسسات المادية والاقتصادية، ذلك أن هناك علاقة متفاعلة وجدلية بين المؤسسات البنوية التي يتكون منها المجتمع مهما تكن هذه المؤسسات مادية أو غير مادية. ومع هذا فإن دراسة التصنيع وتغير المجتمع التي هي من الدراسات المهمة في علم الاجتماع الاقتصادي تستند إلى النظرية التي تعتقد بأن التصنيع والتنمية الاقتصادية غالباً ما تترك آثارها وانعكاساتها على مؤسسات المجتمع غير المادية التي تتكون منها القطاعات والعناصر البنوية للمجتمع .

إن أية مؤسسة اقتصادية تتكون من الأدوار القيادية والوسطية والقاعدية واداء الأدوار الاقتصادية لوظائفها والإيفاء بالتزاماتها تجاه المؤسسة الاقتصادية التي تعمل فيها تساعد الإدارة على تحقيق أهدافها الأساسية التي تتجسد في زيادة كمية الإنتاج وتحسين نوعيته والاستمرار في عمليات الإنتاج وتوسيع حجم الكفاءة والطاقة الإنتاجية وتحديث الأجهزة والمعدات والمكائن التكنولوجية... الخ^(٢٧). وقيام المؤسسة الإنتاجية باداء واجباتها وتنفيذ المهام الملقاة على عاتقها لا بد أن يساعد المجتمع على احراز الرفاهية والتقدم الاقتصادي من خلال توفير البضاعة في الأسواق التجارية وانخفاض اسعارها وقدرة الأفراد على شرائها والحصول على أكبر كمية من الاشباع منها، إضافة إلى المضاعفات الايجابية التي تولدها عملية زيادة الإنتاج كارتفاع معدلات دخل الفرد وزيادة حم الاستهلاك والتوفير والاستثمار ثم زيادة الصادرات على الواردات وتحسن ميزان المدفوعات الخارجية .

ان البنية الاقتصادية في المجتمع بكافة مؤسساتها وتراكيبها وادوارها الوظيفية واحكامها ونظمها تتحول من نمط لآخر بمرور الزمن. لكن تغيير البنية الاقتصادية لا بد ان يؤثر في كافة قطاعات المجتمع كما وضحنا ذلك قبل قليل، كما يؤثر ايضا في عادات وتقاليد المجتمع وفي اسلوب وطراز حياته وفي تركيبه السكاني والعمري وفي استقراره الجغرافي ونوعية سكانه، أي درجة كفاءته وتدريبه وقابليته في استثمار معطيات البيئة الطبيعية والاجتماعية لصالحه. زد على ذلك ان تغيير العلاقات الاجتماعية لقوى الانتاج مهما تكن القطاعات الاقتصادية التي تكتنفها تؤثر تأثيرا مباشرا في سلوكية وعلاقات الافراد ليس في المؤسسات الاقتصادية فحسب بل في جميع مؤسسات المجتمع (٢٨). لكن هذا لا يعني بان تغيير نمط العلاقات الاجتماعية في اية مؤسسة بنوية اخرى لا يترك آثاره وانعكاساته الواضحة على المؤسسات الاقتصادية للمجتمع وهذا يدل بالضرورة على ان مؤسسات وتراكيب المجتمع مترابطة ومكملة الواحدة للآخرى .

ج . اهداف علم الاجتماع الاقتصادي

يهدف علم الاجتماع الاقتصادي بمجاليه النظري (Pure) والتطبيقي (Applied) الى تحقيق العديد من الاهداف الطموحة التي لا تخدم الفرد والجماعة والمجتمع فحسب بل تخدم الاختصاص ذاته من حيث تنميته وتطويره وزيادة كفاءته في تفسير ظواهر وملابسات الاجتماع الاقتصادي، وتخدم كذلك حقل علم الاجتماع الواسع الذي تفرع منه علم الاجتماع الاقتصادي. اما الاهداف الاساسية لعلم الاجتماع الاقتصادي فيمكن تحديدها بالنقاط التالية :

١. يهدف علم الاجتماع الاقتصادي النظري الى زيادة وتنمية حقل معرفته من خلال الابحاث والدراسات العلمية التي يقوم بها والتي تعتبر اضافات علمية لتطوير المعرفة في هذا الاختصاص المهم. علما بان تنمية حقل هذا العلم يمكنه من تفسير الظواهر والتفاعلات والتصيرات والملابسات الخاصة بالاجتماع الاقتصادي تفسيراً واضحاً ودقيقاً .

٢. يهدف علم الاجتماع الاقتصادي التطبيقي الى استعمال مبادئ ونظريات الاجتماع الاقتصادي في حل المشكلات والملازمات التي يعاني منها المجتمع. ذلك ان الاجتماع الاقتصادي التطبيقي يمكن ان يشارك في القضاء على مشكلة الاستهلاك المظهري وارتفاع الاسعار وهبوط الانتاجية كما ونوعا والاضرابات العمالية والكساد الاقتصادي والبطالة... الخ. كما يمكن ان يشارك الاجتماع الاقتصادي التطبيقي في تهيئة القاعدة الحضارية والمناخ الاجتماعي الايجابي للتصنيع والتنمية الاقتصادية، اضافة الى معالجته لشرور التصنيع والتحضر والتحديث الشامل من خلال تحقيق الموازنة بين التغير في العامل المادي والعامل القيمي والمثالي (٣٩).

٣. تثبت الحدود العلمية بين علم الاجتماع الاقتصادي وفروع وتخصصات علم الاجتماع الاخرى من جهة وبين علم الاجتماع الاقتصادي والعلوم الاجتماعية الاخرى كعلم الاقتصاد وعلم النفس والتاريخ والفلسفة والانثروبولوجيا الاجتماعية وعلم المنطق والجغرافية... الخ من جهة اخرى، علما بان تثبت الحدود العلمية بين علم الاجتماع الاقتصادي وبقية العلوم الاخرى يساعد على تعميق استقلالية الاجتماع الاقتصادي وارتفاع سمعته العلمية وقابليته على اجراء الدراسات النظرية والتطبيقية المتخصصة التي من شأنها ان تضيف الى المعرفة البشرية وتطور مجالاتها في ضروب شتى .

٤. زيادة عدد الاساتذة والعلماء والباحثين والمتخصصين في حقل علم الاجتماع الاقتصادي. وهذا يتم من خلال استحداث الاقسام العلمية والكورسات الدراسية في هذا الاختصاص وتنمية البحوث والدراسات العلمية واحترام الاختصاص ومنح الجوائز والمكافآت للاشخاص الذين يبرزون في هذا الحقل العلمي من خلال المحاضرات التي يلقونها على طلبة العلم او الابحاث والدراسات التي ينشرونها على شكل مؤلفات او دراسات منشورة

في المجالات العلمية المتخصصة، إضافة إلى استحداث الزمالات الدراسية والبعثات العلمية في هذا الاختصاص .

٥. فهم واستيعاب الأسس والقواعد الاجتماعية والنفسية للسلوك الاقتصادي مع معرفة الآثار الاجتماعية الناجمة عن الظواهر الاقتصادية التي يشهدها المجتمع كالتحضر والتصنيع والتنمية والتضخم والانكماش والبطالة وارتفاع الأسعار والكساد الاقتصادي والمضاربات المالية... الخ، إضافة إلى معرفة وتحليل دور العوامل الاقتصادية والمادية في السلوك والعلاقات والقيم الاجتماعية .

٦. تنمية منهجية علم الاجتماع الاقتصادي، هذه المنهجية التي تمكن باحثه وأسائذته من جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها وتنظيمها وتنظيرها بطريقة تساعد على فهم وتفسير ظواهر وملايسات العلم الموضوعية منها والذاتية. والمنهجية التي يمكن أن يستخدمها علماء الاجتماع الاقتصادي في جمع الحقائق والمعلومات هي منهجية تزواج بين الأسلوب التاريخي والأسلوب المقارن والأسلوب الميداني أو منهجية تزواج بين الأسلوب التاريخي والأسلوب التجريبي وأسلوب المشاهدة أو المشاهدة بالمشاركة علما بأن طبيعة موضوع الدراسة والبحث هي التي تحدد نوعية المنهجية التي يستخدمها الباحث أو العالم في الدراسة التي يقوم بها (٤٠) .

٧. تحديد مضامين وأبعاد علم الاجتماع الاقتصادي. وهذه تنطوي على أهم الموضوعات التي يمكن أن يدرسها ويتخصص بها علماء الاجتماع الاقتصادي كالعلاقة بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد، مناهج وطرق علم الاجتماع الاقتصادي، دور العوامل الاجتماعية في نظرية القيمة ونظرية الإنتاج والتوزيع، نظرية النقود والاستخدام والتوفير والاستثمار وعلاقتها بالمرحلة الحضارية التاريخية التي يمر بها المجتمع، مستلزمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تنمية الموارد البشرية ودور كل من الدولة

والعائلة فيها، اقتصاد السلم والحرب وعلاقتهما بظروف وواقع المجتمع، دور العوامل الاجتماعية في مظاهر السلوك الاقتصادي كارتفاع الاسعار والبطالة والمضاربات المالية والاضرابات العمالية والانتاج والاستهلاك المظهري والتوزيع ومعدل دخل الفرد... الخ .

د. مشكلات علم الاجتماع الاقتصادي

علم الاجتماع الاقتصادي كأى فرع من فروع علم الاجتماع يعاني من الكثير من المشكلات والتحديات التي تحول دون نجاحه في تحقيق اهدافه الطموحة التي حددناها في المبحث السابق. ومشكلات علم الاجتماع الاقتصادي تنأتى من طبيعة العلم ودرجة نضوجه ونموه ومن نظرة وتقييم المجتمع له لاسيما الهيئات والدوائر العلمية المسؤولة. كما تنأتى المشكلات من واقع المجتمع وظروفه وملابساته والاطار والتحديات التي يتعرض لا وقدرة الافراد والجماعات على مواجهتها وتذليلها. اما المشكلات الاساسية التي يعاني منها علم الاجتماع الاقتصادي فيمكن تحديدها بالنقاط التالية :

١. صعوبة الفصل وتحديد اوجه الشبه والاختلاف بين علم الاجتماع وعلم الاجتماع الاقتصادي من جهة، وبين علم الاجتماع الاقتصادي وفروع وتخصصات علم الاجتماع كعلم الاجتماع الصناعي وعلم اجتماع التخطيط والتنمية وعلم الاجتماع السياسي وعلم اجتماع المعرفة وعلم اجتماع الفراغ وعلم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع الريفي... الخ من جهة اخرى .
٢. قلة الاساتذة والعلماء والمتخصصين والباحثين في حقل علم الاجتماع الاقتصادي نظرا لحدائثة الموضوع وعدم بلورته وشيوعه وكثرة العقبات التي تجابهه علما بان اكثر المتخصصين في الاجتماع الاقتصادي هم اما اجتماعيون او اقتصاديون .

٣. عدم استقرار ونضوج وبلورة موضوعات علم الاجتماع الاقتصادي وذلك لنداخلا وتشابكها مع موضوعات علم الاجتماع وعلم الاقتصاد (١) .

٤. قلة الدراسات النظرية والتطبيقية في حقل علم الاجتماع الاقتصادي، وهذا ناجم عن عدة عوامل في مقدمتها حداثة الموضوع وعدم تكامله وقلة عدد اساتذته وباحثيه وعدم وضوح مناهجه واساليبه الدراسية. اما واقع الدراسات التطبيقية لعلم الاجتماع الاقتصادي فهو في بداية الطريق وذلك لندرة الدراسات النظرية في هذا الاختصاص وصعوبة تطبيق النظرية على الواقع، اضافة الى المشكلات التي ترافق فرق العمل المشتقة من عدة اختصاصات كالاقتصاد والادارة والقانون وعلم النفس وعلم الاجتماع والاحصاء... الخ. هذه الفرق التي تريد استعمال نظريات الاجتماع الاقتصادي في حل مشكلة يعاني منها الافراد كارتفاع الاسعار والتوازن بين حجم العائلة ومواردها الاقتصادية والاضرابات العمالية والبطالة والكساد الاقتصادي والاحتكار والاكنتاز... الخ .

٥. حساسية الموضوعات التي يدرسها علم الاجتماع الاقتصادي كالاستهلاك المظهري وهبوط الانتاجية والمشكلات الصناعية والتوفير... الخ ، لا تشجع الباحثين والمتخصصين في هذا الموضوع على اجراء الدراسات والبحوث التي من شأنها ان تنمي الاختصاص وتزيد من قابليته على تفسير الظواهر والملابسات .

٦. عدم وضوح المنهجية العلمية التي يستعملها علماء الاجتماع الاقتصادي في جميع الحقائق والبيانات وتنظيرها واستخراج القوانين الكونية والشمولية منها ، فهناك بعض علماء الاجتماع الاقتصادي يركنون الى المنهجية التاريخية ، وهناك آخرون يركنون الى المنهجية التجريبية ، وآخرون يركنون الى منهج المشاهدة او المنهج المقارن علما بان اختلاف مثل هذه المناهج والاساليب الدراسية قد توصل الباحثين الى نتائج مختلفة ومتقاطعة.

٧. عدم وجود الجمعيات والمنظمات المهنية التي تدعم علم الاجتماع الاقتصادي من ناحية رفع المستوى العلمي لرجاله ومختصيه والحصول

على امتيازات ومكاسب للاعضاء وتعميق وعي الناس باهميته ودوره في المجتمع مع اقناع القادة والمسؤولين بما يستطيع ان يقوم به من مهام تتعلق بوضع وتنفيذ خطط التنمية القومية الاقتصادية منها والاجتماعية .

الهوامش والمصادر

1. Allen, C. Sociology , New Gersey , Prentice-Hall , 1972pp. 6-7.
2. Hudge, G. Economic Sociology, London, Routledge and Kegan Paul,1981,p.3.
3. Ibid., p.7.
4. Ibid., p. 8.
5. Williams, G. The Principle of Social Security, London , Kegan Paul, 1961, pp.10-13.
6. Ginsberg , M.Sociology , London , Oxford University Press ,1950, p.14.
7. Ibid., p.15.
8. McArthur, Social Economics,-,London ,Macdonald and Evans, 1975.
9. Coser, L Masters of Sociological Thought, New York ,Harcourt Brace, 1977,pp. 387-388.
10. Bottomore, T. B. and M. Rubel .Karl Marx: Selected Writings in Sociology and Social Philosophy ,A Pelican Book, Middlesex, England, 1967, p.28.
11. Weber, Max. The Theory of Social and Economic Organization , New York ,The Free Press, 1969.
12. Schneider, E. Industrial Sociology , New York ,McGraw-Hill, 1957.p. 81.
13. Gerth, H. and C. W. Mills, Character and Social Struture , New York , Harcourt Brace, 1953,pp.7-9.
14. Weber , Max, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, Translated by T. Parsons, London, Allen and Unwin, 1950,pp. 1-14.
15. Ibid., p.18.
16. Ibid ., p.21.
17. Ibid., p. 53.
18. Ibid ., p.56.
19. Ibid., pp. 70-72.
20. Mitchell,D.A. A Dictionary of Sociology ,London ,Routledge and Kegan Paul, 1973,p. 23.
21. Ibid., p. 24.
22. Galbraith .J. K. American Capitalism, London ,1956,p.12.
23. Ibid., p. 15.
24. Ibid., p. 16.
25. Schneider ,E. Industrial Sociology ,p. 81.

26. Ibid., p. 83.
27. Ibid., pp. 84-85.
28. Miller, D and N. Form .Industrial Sociology, Japan, 1964.p. 33.
29. Ibid., p. 35.
30. Schneider ,E. Industrial Sociology ,p. 84.
31. Barnard, C. The Functions of the Executive ,Harvard University Press, Cambridge , 1945,p. 186.
32. Schneider, E. Industrial Sociology ,p. 88.
33. Ibid., p. 89.
34. Gerth ,H. and C. W. Mills, Character and Social Structure, Se the Ch. On Economic Institutions, (35),p. 5-9.
35. Ibid., p. 5-8.
٣٦. الحسن ، احسان محمد (الدكتور) . التصنيع وتغير المجتمع ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ء-ص ٥.
٣٧. الحسن ، احسان محمد (الدكتور) . البناء الاجتماعي والطبقية ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٥ء، ص ٢٠.
٣٨. نفس المصدر السابق ، ص ٢٢.
39. Hinkle ,R. The Development of Modern Sociology, New York ,Random House, 1963,p. 38.
40. Weber ,Max .Economy and Society, translated by E. Fishoff and others, Berkeley ,University of California, 1978,pp. 4-8 .
41. Ibid., p. XXXIV.

الفصل الثاني

العلاقة بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع والاقتصاد

أ. مقدمة تمهيدية

علم الاجتماع الاقتصادي كما اشرنا في الفصل الاول من الكتاب هو فرع من فروع علم الاجتماع، استقل عن علم الاجتماع والاقتصاد بعد عدم مقدرة العلمين الاخيرين على تفسير الظواهر الاقتصادية التي يدرسها علم الاقتصاد تفسيراً اجتماعياً، وعدم مقدرة علم الاجتماع على تفسير الظواهر الاجتماعية تفسيراً اقتصادياً. وترجع هذه الحقيقة الى انشغال كل من العالم الاقتصادي والعالم الاجتماعي بدراسة الموضوعات الكثيرة والمتشعبة لاختصاصيهما. لقد ظهر علم الاجتماع الاقتصادي لدراسة الجذور الاجتماعية للظاهرة الاقتصادية ودراسة نتائج الظاهرة الاقتصادية على البناء الاجتماعي والمجتمع، لذا يمكن القول بان علم الاجتماع الاقتصادي هو اختصاص يحتل مكاناً وسيطاً بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد لاسيما وانه قد اشتق من هذين العلمين⁽¹⁾.

وعندما يحتل علم الاجتماع الاقتصادي نقطة الوصل بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد ويعتمد بالاساس على الحقائق والبيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية فلا غرابة ان تربط علم الاجتماع الاقتصادي علاقة قوية ومتينة بكل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد. وهذه العلاقة القوية التي تربط العلوم الثلاثة تجعل كل علم يعتمد على العلم الاخر، أي يعطي ويأخذ من العلم الاخر، ولا يمكن عزل أي اختصاص منها عن الاختصاص الاخر مهما تكن الاحوال والظروف. ان العلاقة المتطورة بين هذه العلوم الثلاثة لا تساعد كل علم في الاعتماد على العلم الاخر

فحسب بل تساعد العلوم في النمو والتطور والقدرة على تفسير الظواهر والعمليات والتفاعلات والملايسات المتعلقة بمواضيعها الأساسية أيضا (٢)، فعلم الاجتماع الاقتصادي عند تفسيره لظاهرة ارتفاع الاسعار يعتمد على المعلومات الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد، فارتفاع الاسعار يمكن تفسيره بقلة العرض وارتفاع الطلب على البضاعة (٣) وهذا التفسير هو تفسير اقتصادي صرف. اما التفسير الاجتماعي لارتفاع الاسعار فيذهب الى الجذور الاجتماعية لهذه الظاهرة الاقتصادية، فقلة عرض البضاعة قد ترجع الى تعمد العمال في تخفيض الانتاجية نظرا لسوء علاقتهم الاجتماعية بالادارة (٤). وارتفاع الطلب على البضاعة قد يرجع الى زيادة السكان بعد الهجرات السكانية من الارياف الى المدن، هذه الهجرات التي ترجع دوافعها الى سوء الحياة الاجتماعية في الارياف (٥).

علينا في هذا الفصل دراسة العلاقة المنطقية بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع من جهة، وبين علما لاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد من جهة اخرى. ومثل هذه الدراسة لا بد ان توضح لنا ماذا يأخذ ويعطي كل علم للعلم الاخر وكيف يحتل علم الاجتماع الاقتصادي نقطة الوصل بين علم الاجتماع والاقتصاد.

ب . علاقة علم الاجتماع الاقتصادي بعلم الاجتماع

قبل دراسة العلاقة المنطقية بين العلمين، علينا تعريفهما والقاء الاضواء على مضامينهما وابعادهما العلمية كما يدرسها ويتخصص بها العلماء والباحثون. لقد عرفنا علم الاجتماع الاقتصادي بالعلم الذي يدرس الجذور الاجتماعية للظاهرة الاقتصادية، ويدرس آثار الظاهرة هذه على المجتمع. كما ويعرف علم الاجتماع الاقتصادي بالعلم الذي يدرس المؤسسات الاقتصادية دراسة اجتماعية، او بالعلم الذي يدرس العلاقة المنطقية والمتفاعلة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات البنوية التي يتكون منها البناء الاجتماعي. وقد شررنا وحللنا هذه التعريفات مفصلا في الفصل الاول من الكتاب وشررنا الامثلة العديدة التي توضحها للقاريء .

اما علم الاجتماع فتعريفاته كثيرة ومتباينة، فكل عالم اجتماعي يعرف علم الاجتماع بالطريقة التي من خلالها ينظر الى الموضوع ويفهمه ويستوعب جوانبه الموضوعية والذاتية، فعلم الاجتماع بالنسبة للبروفسور مورس كينز بيرك هو ذلك العلم الذي يدرس طبيعة العلاقات الاجتماعية واسبابها ونتائجها^(٦). بينما يعرف ماكس فيبر علم الاجتماع الذي يفهم ويفسر السلوك الاجتماعي^(٧). اما ابن خلدون فيعرف علم الاجتماع بالعلم الذي يدرس معالم وصنوف العمران البشري كالعمران السياسي والعمران الاقتصادي والعمران العائلي والعمران الديني والعمران الثقافي... الخ^(٨). ويعني ابن خلدون بالعمران البشري النظم والضوابط السلوكية والاخلاقية والسياقات الاجتماعية والحضارية التي تحدد فعاليات ووظائف اجهزة المجتمع والتي تستطيع اشباع حاجات الافراد والجماعات وتلبية اهدافها وطموحاتها. اما البروفسور جورج زيمل فيعرف علم الاجتماع بالعلم الذي يدرس بناء ووظائف الجماعات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع^(٩). واخيرا يعرف هو بهوس علم الاجتماع بالعلم الذي يدرس طبيعة المجتمع في حالة سكونه وثباته وفي حالة تحوله وديناميكيته^(١٠).

بعد تعريف العلمين ومعرفة الموضوعات التي يركزان عليها كل حسب اختصاصه وتضلعه في الدراسة والبحث، علينا اولا معرفة اوجه الاختلاف والشبه بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع، ثم بعد ذلك دراسة وتحليل ماذا يعطي كل علم للعلم الاخر. ان الفوارق الاساسية بين علم الاجتماع وعلم الاجتماع يمكن درجها بثلاث نقاط جوهرية هي :

١. يهتم علم الاجتماع الاقتصادي بدراسة المؤسسات الاقتصادية كالمصنع والمزرعة والشركة والمصرف... الخ دراسة اجتماعية تتطرق الى بنى ووظائف هذه المؤسسات والعلاقات الاجتماعية الموجودة فيها ونظام السلطة والمنزلة الذي تعتمده المؤسسات. بينما يدرس علم الاجتماع كافة مؤسسات المجتمع كالمؤسسات الدينية والاقتصادية والسياسية والتربوية والعسكرية

والعائلية دراسة اجتماعية تنطبق الى البنى والوظائف والعلاقات ونظامي
المنزلة والسلطة (١١) .

٢. ان مجال علم الاجتماع اوسع من مجال علم الاجتماع الاقتصادي، فعلم
الاجتماع يدرس المجتمع برمته ويدرس علاقة الفرد بالجماعة وعلاقة
الجماعة بالمجتمع ويدرس مظاهر السكون والداينميكية ويدرس العادات
والنقايلد والقيم وعلاقتها بطبيعة النظام الاجتماعي الذي توجد فيه (١٢) . اما
علم الاجتماع الاقتصادي فيدرس فقط الجذور الاجتماعية للظاهرة
الاقتصادية واثر الظاهرة الاقتصادية في البناء الاجتماعي. كما يدرس علاقة
المؤسسات الاقتصادية بالمؤسسات البنوية الاخرى من ناحية الفعل ورد
الفعل بين هذه المؤسسات لاسيما عندما يعتبر علم الاجتماع الاقتصادي
المؤسسات الاقتصادية العامل المستقل او الاساس ويعتبر المؤسسات
الاخرى عوامل مساعدة تتأثر بالعامل الاقتصادي .

٣. ان علم الاجتماع اقدم تاريخيا من ناحية التأسيس والتكوين من علم الاجتماع
الاقتصادي فقد ظهر علم الاجتماع في القرن الخامس عشر عندما الف ابن
خلدون كتابه المقدمة الذي يعتبر من المؤلفات الاساسية في علم
الاجتماع. كما انفصل علم الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الاخرى كالتاريخ
والفلسفة والجغرافية والانثروبولوجيا وعلم المنطق وحصل على الاستقلالية
والمكانة العلمية المرموقة في القرن الثامن والتاسع عشر عندما دأب كل
من اوكست كونت الفرنسي وهربرت سبنسر الانكليزي على فصل علم
الاجتماع عن العلوم الاجتماعية الاخرى وتطوير منهجيته العلمية وتحويله
الى اختصاص موضوعي يهتم بدراسة الجوانب السلوكية والمؤسسية
للانسان والمجتمع (١٣) . اما علم الاجتماع الاقتصادي فقد ظهر في النصف
الاول من القرن العشرين وذلك بعد تعقد وتشابك الحياتين الاجتماعية
والاقتصادية وبعد تأثر الظواهر الاقتصادية بالعوامل الاجتماعية وتأثر

الظواهر الاجتماعية بالعوامل الاقتصادية والمادية، علما بان القدم التاريخي لعلم الاجتماع بالنسبة لعلم الاجتماع الاقتصادي يجعل العلم الاول اكثر نضوجا ونموا من العلم الثاني وذا قابلية غير محدودة في تفسير الظواهر الاجتماعية والسلوكية .

اما اوجه الشبه بين علم الاجتماع وعلم الاجتماع الاقتصادي فيمكن تحديدها بثلاث نقاط اساسية هي :

١. ان كلا من علم الاجتماع وعلم الاجتماع الاقتصادي يستعملان نفس المفاهيم والمصطلحات العلمية كالسلطة والقوة والدور والمؤسسة والوظيفة والبناء والنظام والتغير والنمو والتقدم والمنزلة والتوازن وعدم التوازن والتعاون والمنافسة والعلاقة والسلوك والجماعة الرسمية والجماعة غير الرسمية... الخ. كما يعتمد العلمان على نظريات وقوانين اجتماعية واقتصادية متشابهة^(١٤) فعلم الاجتماع يستعمل نظرية الدور في تفسير السلوك الاقتصادي والاجتماعي للعامل^(١٥) وعلم الاجتماع الاقتصادي يستعمل نفس النظرية في دراسة الموازنة بين الواجبات والحقوق الاقتصادية للعامل واثرا في مستوى الانتاجية وتحقيق العلاقات الانسانية السليمة بين العمال والادارة الصناعية .

٢. يستعمل علم الاجتماع وعلم الاجتماع الاقتصادي نفس المناهج الدراسية والعلمية في جمع الحقائق والمعلومات الخاصة باختصاصيهما . فكلا العلمين يستعملان الطريقة التاريخية وطريقة المقارنة والطريقة التجريبية وطريقة المشاهدة والمشاهدة بالمشاركة وطريقة المسح الميداني في جمع المعلومات وتصنيفها وتنظيرها وتفسير الظواهر والمشاهدات من خلالها^(١٦) .

٣. قد يدرس العالم الاجتماعي بعض الموضوعات التي يهتم بها علم الاجتماع الاقتصادي كدراسته لدور التخصص وتقسيم العمل الاسري في المستوى المعاشي للعائلة او دراسته لدور العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية في

طبيعة الاستهلاك او الانتاج . وقد يدرس العالم الاجتماعي الاقتصادي بعض الموضوعات التي يهتم بها علم الاجتماع كدراسة دور التصنيع في استقرار العائلة او دراسة اثر عمل المرأة خارج البيت في منزلتها الاجتماعية، اذن ينتشبه العلمان في الموضوعات الدراسية التي يدرسانها ويهتمان بها .

اما اهمية كل علم للعلم الاخر ، فلا يمكن اغفالها في مثل هذه الدراسة التحليلية . فعلم الاجتماع يعطي ويأخذ من علم الاجتماع الاقتصادي ، والعلم الاخير هو ايضا يعطي ويأخذ من علم الاجتماع ، لذا فالعلاقة بين العلمين هي علاقة متماسكة بحيث لا يستطيع أي علم الاستغناء عن العلم الاخر . دعنا ندرس مضامين وابعاد مثل هذه العلاقة الوطيدة بين هذين العلمين . ان علم الاجتماع مثلا يمد علم الاجتماع الاقتصادي بكافة الحقائق والمعلومات التي تفسر ظاهرة التباطؤ في العمل او ظاهرة هبوط وتدني الانتاجية^(١٧) . وهذه الحقائق والمعلومات قد تدور حول طبيعة القيم والمقاييس التي يعتقد بها العمال ، الظروف الاجتماعية التي يعيشها العمال ، طبيعة العلاقة الاجتماعية التي تربط العمال برباب العمل او بالادارة الصناعية ، الوعي الثقافي والسياسي عند العمال ، المشكلات الانسانية التي يواجهها العمال داخل وخارج العمل ، تعليم وتدريب العمال على العمل الذي يؤديه في المؤسسة الانتاجية ، قوانين العمل التي يخضع لها العمال ... الخ . ان مثل هذه المعلومات التي يعطيها العالم الاجتماعي الى علم الاجتماع الاقتصادي تمكن العلم الاخير من تفسير ظاهرة هبوط الانتاجية .

اما اهمية علم الاجتماع الاقتصادي لعلم الاجتماع فتكمن بما يرفده علم الاجتماع الاقتصادي من حقائق ومعلومات مهمة الى عالم الاجتماع تساعده في تفسير وفهم الموضوعات التي يبحثها ويتخصص بها ، فعلم الاجتماع الاقتصادي مثلا يساعد علم الاجتماع في معرفة الدوافع الحقيقية للسلوك الاجتماعي عند الافراد والجماعات . فعندما لا يهتم الموظف باداء عمله بصورة جيدة ولا يلتزم باوقات الدوام المحددة له ولا يحترم مديره المسؤول عنه في الدائرة ولا يكون العلاقة

الجيدة مع بقية العاملين في المؤسسة الادارية، فان الانماط السلبية لممارساته هذه قد تكون متأتية من قلة الراتب الذي يتقاضاه الموظف وانعدام المكافآت المادية التي يحصل عليها من المسؤولين ،لذا نستطيع تغيير الانماط السلوكية السلبية هذه عند الموظف من خلال زيادة راتبه ومنحه المكافآت المادية بين فترة واخرى والترفيه عن احواله الاقتصادية. ذلك ان مثل هذه الاجراءات الاقتصادية ، لا بد ان تؤدي دورها الفاعل في شد الموظف الى العمل الذي يؤديه والتزامه بالدوام المحدد واحترامه لمديره وتكوين العلاقات المهنية والاجتماعية الحسنة مع بقية العاملين وقيامه بالعمل المطلوب منه على احسن صورة ممكنة (١٨). اذن علم الاجتماع الاقتصادي يمكن العالم الاجتماعي من فهم بعض اسباب سلوك الانسان كالموظف مثلا، هذه الاسباب التي قد ترجع الى متغيرات مادية يمكن ان يضعها العالم الاجتماعي في الحسبان عند دراسته للسلوك العام، وبعد فهم حقيقة الاسباب يستطيع معالجتها والمعالجة تضمن تكيف الانسان لوسطه الاجتماعي وتقوية علاقاته الانسانية بالآخرين وتحويله الى كائن فاعل ومنتج تستفيد منه المؤسسة والمجتمع على حد سواء .

ج . علاقة علم الاجتماع الاقتصادي بعلم الاقتصاد

يمكن فهم واقع وابعاد العلاقة المتفاعلة بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد من خلال تعريف العلمين كل على حدة، ذلك ان معرفتنا بمعنى العلمين ستساعدنا على اشتقاق اوجه الاختلاف والشبه بينهما وبالتالي دراسة العلاقة المتبادلة التي تربط علم الاجتماع الاقتصادي بعلم الاقتصاد. علم الاجتماع الاقتصادي كما وضعنا قبل قليل هو علم دراسة المؤسسات الاقتصادية دراسة اجتماعية متكاملة تهدف الى فهم الواقع الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية ووظائفها والقوى الاجتماعية الداخلية والخارجية المؤثرة فيها واخيرا نتائجها الاجتماعية والحضارية على المجتمع الذي توجد فيه . اما علم الاقتصاد (Economics) فيعرفه آدم سميث بالعلم الذي يتخصص بدراسة طبيعة واسباب وجود الثروات عند

الامم (١٩). اما جون ستيوارت مل فيعرف علم الاقتصاد بالعلم الذي يهتم بمعرفة انتاج وتوزيع الثروة (٢٠). اذن آدم سميث يؤكد على اهمية الثروة ووسائل تميمتها عند قيامه بتعريف علم الاقتصاد. وجون ستيوارت مل يؤكد على دور الانتاج والتوزيع في رفع المستوى المعاشي للافراد، ويعتبر هذا الدور من اهم وظائف علم الاقتصاد. اما البروفسور ديفنبورت فيعرف الاقتصاد بالعلم الذي يعالج كافة الظواهر المتعلقة بالسعر حيث ان لكل سلعة او خدمة سعرها المحدد (٢١)، اما بيكو فيعرف الاقتصاد بعلم دراسة الرفاهية المادية والبشرية (٢٢) فالاقتصاد بالنسبة له يدرس طرائق زيادة الانتاج من اجل رفع المستوى المعاشي للافراد، بينما يعرف الفريد مارشال علم الاقتصاد بالعلم الذي يدرس الانسانية من ناحية الاعمال والمهن التي يمارسها الافراد (٢٣). وبهذا التعريف يعني مارشال تخصص الاقتصاد بدراسة ثروة الانسان وطرق استثمارها من اجل رفاهيته المادية والبشرية ورفاهية مجتمعه الذي يعيش فيه ويتفاعل معه .

وهناك تعريفات اخرى لعلم الاقتصاد اهمها تعريف ساميلوسن الذي ينص على انه العلم الذي يدرس العوامل التي تؤثر في حجم وتوزيع واستقرار الدخل القومي (٢٤). اما البروفسور بنهام فيعرف الاقتصاد بالعلم الذي يدرس العوامل التي تؤثر في العمل ومستوى المعيشة في المجتمع (٢٥) وهناك من عرف الاقتصاد بالعلم الذي يهتم بدراسة طبيعة السلوك الاقتصادي القائم على العقل والحكمة والادراك المنطقي، لكننا نستطيع فهم مضامين الاقتصاد وما يدرسه من موضوعات وابحاث من خلال النظر الى فهارس ومحتويات كتب ومؤلفات الاقتصاد. فهذه الفهارس والمحتويات تضم عدة موضوعات اهمها الانتاج، التوزيع ، الاستهلاك، الدخل القومي، المستوى المعاشي، التوفير ، الاستثمار ، النقود، الارباح، البنوك ، التجارة الدولية ، الارض والايجار ، ورأس المال وسعر الفائدة ... الخ .

بعد دراسة اهم تعريفات علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد، نستطيع اشتقاق اوجه الاختلاف والشبه بينهما، بعد ذلك نكون في مكان نستطيع من خلاله

دراسة العلاقة المشتركة والتكاملية بين هذين العلمين. ان اوجه الاختلاف بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد يمكن تحديدها بثلاث نقاط جوهرية هي كالآتي:

١. ان علم الاجتماع الاقتصادي هو العلم الذي يدرس الخلفية الاجتماعية للظاهرة الاقتصادية كالإنتاج مثلا، ويدرس في ذات الوقت نتائج الظاهرة الاقتصادية على المجتمع. اما علم الاقتصاد فيدرس الظاهرة الاقتصادية كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك دراسة اقتصادية صرفة مجردة عن خلفيتها وآثارها الاجتماعية على الفرد والجماعة والمجتمع. فعلم الاقتصاد عند دراسته للإنتاج. يدرس علاقة عنصر الطبيعة بعنصري رأس المال والعمل ويدرس المدخلات والمخرجات المادية للإنتاج، اضافة الى اهتمامه بالعلاقة بين مستوى السعر وعمليات الإنتاج^(٢٦). فكلما كان سعر البضاعة المنتجة عاليا، كلما كان الإنتاج كبيرا، وكلما كان سعر البضاعة ابطئا، كلما كان الإنتاج صغيرا. بينما يهتم علم الاجتماع الاقتصادي بالخلفية الاجتماعية للإنتاج الاقتصادي واثرا الاخير على البناء الاجتماعي .

٢. ان علم الاقتصاد اقدم تاريخيا من علم الاجتماع الاقتصادي، فعلم الاقتصاد قد ظهر منذ القرن السادس عشر واخذ ينضج ويتكامل خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر لاسيما بعد حركة عصر النهضة وحياء العلوم القديمة والاكتشافات الجغرافية والثورات الزراعية والصناعية التي اجتاحت اوربا في تلك الفترات^(٢٧) اما علم الاجتماع الاقتصادي فقد ظهر كما بينا في المبحث السابق خلال النصف الاول من القرن العشرين. ولما كان علم الاقتصاد اقدم تاريخيا من علم الاجتماع الاقتصادي، فان مادته تكون اكثر بلورة ونضوجا من مادة علم الاجتماع الاقتصادي. زد على ذلك، قدرة علم الاقتصاد على تفسير كافة الظواهر والملابسات المتعلقة بحقله الدراسي، بينما لا يزال علم الاجتماع الاقتصادي علما فتيا وغير قادر على تفسير وتحليل كافة الظواهر والعمليات الخاصة بحقله الدراسي والعلمي^(٢٨).

٣. ينقسم علم الاقتصاد نتيجة لقدمه التاريخي وبلورة وتكامل موضوعاته الى حقلين اساسيين هما الاقتصاد النظري والاقتصاد التطبيقي (٢٩). فالاقتصاد النظري يهتم باكتشاف نظريات وقوانين اقتصادية جديدة تساعد على تراكم المعرفة الاقتصادية الصرفة، بينما يهتم علم الاقتصاد التطبيقي باستعمال النظرية الاقتصادية في حل مشكلة اقتصادية قائمة يعاني منها الانسان والمجتمع على حد سواء، لكن حقل علم الاجتماع الاقتصادي بسبب حداثة الموضوع وعدم تكامل نظرياته وقوانينه العلمية يتعلق بالجانب النظري فقط. اما الجانب التطبيقي فضعيف ولم يتم ويتطور بعد.

وبالرغم من اوجه الاختلاف بين العلمين، فان هناك ثمة اوجه شبه كثيرة بينهما اهمها ما يلي:

١. يستعمل علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد نفس المصطلحات والمفاهيم العلمية في معظم النظريات والقوانين التي يهتمان بها. فكلما العلمين يستعملان مفاهيم الانتاج والتوزيع والاستهلاك والقيمة والمنفعة والعرض والطلب والتنظيم والربح والنقود والتجارة الدولية والتوفير والاستثمار والاستخدام ومعدل دخل الفرد والمستوى المعاشي والدخل القومي الاجمالي ... الخ. ومن هذه المصطلحات والمفاهيم، يبني المختصون في علمي الاجتماع الاقتصادي والاقتصاد الفرضيات والنظريات والقوانين المتعلقة بالاختصاصين .

٢. يستعمل علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد نفس الطرق المنهجية في جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها وتنظيمها. والطرق المنهجية التي يستعملها العلمان المختصان هي الطريقة التاريخية وطريقة المقارنة والمشاهدة وطريقة المسح الميداني. ولو لا هذه الطرق المنهجية والبحثية لما استطاع العلمان الظهور والنمو والتطور عبر العصور والحقب التاريخية

- المختلفة. ان طريقة المسح الميداني التي يعتمدها العلمان في الدراسة والبحث تملي عليهما اتباع سبع مراحل اساسية هي :
- أ. تحديد موضوع او مشكلة البحث .
 - ب. تصميم العينة الاحصائية .
 - ج. تصميم الاستمارة الاستبائية.
 - د. اجراء المقابلات الميدانية بنوعها الرسمي وغير الرسمي .
 - هـ. تبويب البيانات الميدانية .
 - و. التحليل الاحصائي .
 - ي . كتابة التقرير او البحث او الاطروحة (٣٠) .

٣. هناك تشابه كبير بين موضوعات علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد. فكلا الاختصاصين يدرسان الاستهلاك المظهري والمستوى المعاشي والتوفير والاستثمار والانتاج والتوزيع والتجارة الداخلية والخارجية والعمل والاجور... الخ ولكن من زوايا مختلفة، فعلم الاجتماع الاقتصادي عند دراسته للاستثمار، لا يدرس فقط توسيع الطاقة الانتاجية من خلال استخدام وحدات بل يدرس ايضا عنصر رأس المال او عنصر العمل كما يفعل علم الاقتصاد بل يدرس ايضا العوامل الاجتماعية المساعدة على الاستثمار كتوفر الهدوء السياسي ووجود القيم الايجابية المشجعة على الانتاج وزيادة الطلب على البضاعة نتيجة لتزايد السكان... الخ (٣١). كذلك يدرس نتائج الاستثمار على المجتمع والتي تتجسد في تسريع عملية التحول الاجتماعي وتوفر البضاعة في الاسواق وهبوط اسعارها وزيادة الاقبال عليها وانتشار الرفاهية المادية والاجتماعية في المجتمع وبلورة التربية والتعليم وتأسيس الخدمات الاجتماعية على اختلاف انواعها وتخصصاتها كخدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع... الخ .

اما عملية الاخذ والعطاء والتبادل المشترك بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد فينبغي ان ندرسها في هذا المبحث . ان علم الاجتماع الاقتصادي يأخذ من علم الاقتصاد مثلما يعطي له، وكذلك علم الاقتصاد يأخذ من علم الاجتماع الاقتصادي مثلما يعطي له. فعلم الاجتماع الاقتصادي يساعد علم الاقتصاد على معرفة الجذور الاجتماعية للظواهر والعمليات الاقتصادية التي يتخصص بها العالم الاقتصادي وفي ذات الوقت يزود العالم الاقتصادي بمعلومات مسببة عن الاثار الاجتماعية القريبة والبعيدة لكافة الظواهر والتصيرات الاقتصادية والمادية التي يشهدها المجتمع، فالعالم الاجتماعي الاقتصادي يستطيع تزويد علم الاقتصاد بمعلومات مهمة عن التصنيع عندما يريد العلم الاخير دراسة التصنيع كظاهرة يشهدها المجتمع. فالعالم الاجتماعي الاقتصادي يستطيع توضيح الجذور الاجتماعية للتصنيع التي تمتد الى النظام السياسي القائم في المجتمع والخلفية التاريخية والحضارية للنظام الاجتماعي وطبيعة القيم والمقاييس التي يحملها ابناء المجتمع عن التصنيع، واعتماد او عدم اعتماد نظام تقسيم العمل وانتشار التربية والتعليم بين الافراد والجماعات ومدى تحرر المرأة ومشاركتها للرجل في المهام الانتاجية والمجتمعية^(٣١)، كما يستطيع العالم تحديد الاثار الاجتماعية الايجابية والسلبية للتصنيع لكي يفهمها الاقتصادي ويتصرف بموجب مظاهرها ومساراتها. ذلك ان معظم النتائج المادية للتصنيع هي نتائج ايجابية، بينما معظم النتائج الاجتماعية والقيمية للتصنيع هي نتائج سلبية كما يخبرنا علماء الاجتماع الصناعي^(٣٢).

اما اهمية علم الاقتصاد لعلم الاجتماع الاقتصادي فنكمن بما يمنحه علم الاقتصاد من حقائق ومعلومات تفصيلية عن آلية النظام الاقتصادي ومكوناتها ووظائفها الاساسية والقوى والمتغيرات المادية المؤثرة فيها. ان علم الاقتصاد يزود علم الاجتماع الاقتصادي بحقائق مهمة عن نظرية القيمة ونظرية الانتاج ونظرية التوزيع ونظرية النقود والتوفير والاستثمار، تلك النظريات التي تساعد العالم الاجتماعي الاقتصادي في فهم الواقع الاقتصادي وادراك مكوناته ومظاهره

الاساسية (٣٣). وفي ظل هذا الفهم والمعرفة الاقتصادية، يستطيع العالم الاجتماعي الاقتصادي تطويع نظريته الاجتماعية واساليبه السيولوجية في تفسير الظواهر والتصيرات الاقتصادية تفسيراً اجتماعياً عقلائياً .

لو اخذنا الاستخدام الكامل (Full Employment) كظاهرة اقتصادية لشاهدنا بان الاقتصادي يهتم بالظاهرة من حيث مفهومها والقوى الاقتصادية المؤثرة فيها ودورها في الاقتصاد القومي (٣٤). ومثل هذه المعلومات يمكن أن يمررها الاقتصادي الى عالم الاجتماع الاقتصادي لكي يستفيد منها في دراسة المضامين والابعاد الاجتماعية للاستخدام الكامل والتي تتعلق بالنقاط التالية :

١. تحرير الاسرة والمجتمع من معضلة البطالة.
 ٢. عند تحقيق المساواة بين الاعمال المتوفرة في المجتمع وعدد الراغبين فيها فان الاجور لا بد ان ترتفع، وارتفاعها غالباً ما يقود الى تحسن المستوى المعاشي والاجتماعي .
 ٣. التحرر من البطالة غالباً ما يقود الى انخفاض معدلات الجريمة .
 ٤. تقليص نفقات مشاريع الخدمة الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية .
 ٥. شيوع الرفاهية المادية نتيجة للاستخدام الكامل غالباً ما تسبب زيادة الانجاب لاسيما في البلدان النامية، وزيادة الانجاب تؤدي الى زيادة السكان في المجتمع .
- اذن هناك علاقة متماسكة بين علم الاجتماع الاقتصادي والاقتصاد من جهة وبين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاجتماع من جهة اخرى. فكل علم يعطي العلم الاخر ويأخذ منه. لذا لا تستطيع أي من هذه العلوم الانفصال والاستقلال الكامل عن العلوم الاخرى طالما ان هناك درجة عالية من التكامل والتداخل فيما بينها.

الهوامش والمصادر

1. Judge ,G. Economic Sociology ,London ,Routledge and Kegan Paul , 1981,p. 5.
2. Ibid., pp. 24-25.
3. Hanson ,J.A. Textbook of Economics, London ,Macdnald and Evans ,1982,p. 192.
4. Schnide ,E. Industrial Sociology < New York ,McGraw-Hill ,1957,p. 282.
5. الحسن، احسان محمد (الدكتور) . التصنيع وتغير المجتمع ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨١، ص ٤٦-٤٧.
6. Ginsberg, M. Sociology, London ,Oxford University Press, 1950,p. 7.
7. Weber, Max. The Theory of Social and Economic Organization , New York ,The Free Press ,1969,p.88.
8. ابن خلدون ، المقدمة ، بيروت ، دار العلم ، ١٩٨٧، ص ٤١-٤٢.
9. Wolf. K. The Sociology of George Simmel, Glencoe, The Free Press, 1950,pp. 21-22.
10. Hobhouse, L.T.Social Development, London ,1943,p.348.
11. Gerth ,H. and C. W. Mills. Character and Social Structure, New York , 1957,pp. -9.
12. Ginsberg, M. Sociology ,pp. 7-8.
13. Martindale ,Don. The Nature and Types of Sciological Theory, Boston, Houghton Mifflin Co., 1981,pp. 78-79.
14. Judge ,G. Economic Sociology ,P. 50.
15. الحسن، احسان محمد (الدكتور) . علم الاجتماع الصناعي، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٦، ص ٧٤-٧٥.
16. الحن، احسان محمد(الدكتور). المدخل الى علم الاجتماع، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص ٣٨-٤٠.
17. Schneider, E. Industrial Sociology, p. 283.
18. Roethlisberger,F. and W. Dickson, Management and the Worker, Cambridge, Harvard University Press, 1939,p. 532.

-
-
19. Smith , Adam. The Wealth of Nations, London ,1921,See the Introduction .
 20. Mill, J. S. Principles of Political Economy , Vol.1, 1848.
 21. Davenport. H. Economics of Enterprise,London ,1964,See Ch.2.
 22. Pigou, A. Economics of Welfare, London, 1971,See Part 1, Ch.1 and 2.
 23. Marshall, A. Principles of Political Economy, London, 1889,See the Introduction .
 24. Sammuelson,P. Economics .An Introductory Analysis ,New York ,McGraw- Hill Co.,1960,pp. 7-8.
 25. Benham, F. Economics, London, Sir Isaac Pitman, pp. 6-8.
 26. Hanson, J. A Textbook of Economics , pp. 21022.
 27. Weber, Max , Economy and Society , Berkeley, University of California Press, 1978 ,p. 411.
 28. Judge , G. Economic Sociology ,pp. 18-20.
 29. Hanson ,J. A. A. Textbook of Economics, p. 13.
 30. Moser, C. A. Survey Methods in Social Investigatin , London, Heinemann, 1967.
- .٣١ الحسن ، احسان محمد (الدكتور) . التصنيع وتغير المجتمع ، ص
- .٢٤
32. Moore, W. E. The Impact of Industry , Englewood Cliffs, 1965. See the Introducton .
 33. Hanson, J. L. A Textbook of Economics ,See the Contents.
 34. Benham, F. Economics ,pp. 20-21.